

## فلسطينيو ٤٨: حجر الزاوية

### وليد الفاهوم

المندمج يجب أن يكون على قدم المساواة مع المندمج معه؛ وهذا الدمج ينتج شيئاً آخر من حيث الماهية، تماماً كما يندمج الأوكسجين بالهيدروجين فينتج الماء؛ وما دامت دولة إسرائيل هي دولة اليهود فقط، فإنه لا يمكن أن يكون دمج فعلي وإنما عمليات تلصيق سطحية. إن العملية الليبرالية التي يقوم بها بعض المسؤولين الإسرائيليين من رفع درجة هذا الموظف العربي أو ذلك هي عملية مباركة بدون شك، ولكنها مازالت في إطار «المساواة» على المستوى الفردي؛ وهي عملية خطيرة على المدى البعيد لأن هؤلاء الكتبة وذوي المناصب العالية قد يُستغلون في محاربة نهج الأقلية القومية على أساس «من دهنه سق له»...

إننا نعيش في عصر الأقليات. وقضية الأقليات ليست قضية محلية أو قطرية، وإنما هي مشكلة عالمية، ولا يمكن حلها إلا عن طريق إعطاء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان مضموناً فعلياً وعملياً وقابلًا للتنفيذ. ذلك أن السياسة هي فلسفة الممكن؛ وموضوع الأقليات سواء أكانت أقلية قومية أم دينية موضوع قابل للانفجار في أي لحظة، خاصة عندما تتوفر له الإمكانيات المادية والمعنوية ووجيد القيادة والحد الأدنى من التنظيم؛ ويبدأ الوضع بالتحوّل من التملل إلى عدم القبول ومنه إلى التمرد ويتحوّل من ثم إلى حركة اجتماعية. وكثيراً ما يكون التنبؤ بحدة هذا التمرد أو ذلك صعباً لأن موضوعية الأقليات الأثنية ذات طابع انفجاري. فمثلاً وعلى صعيد الداخل كان صعباً توقّع ما حدث سنة ١٩٥٨ من مظاهرات وهبة شعبية في الناصرة والجليل والمثلث؛ وكان صعباً أيضاً التنبؤ بأحداث يوم الأرض سنة ١٩٧٦ التي كانت إحدى نقاط التحوّل بالنسبة لفلسطيني الـ ٤٨ أو للفلسطينيين - الإسرائيليين، خاصة لما يمتازون به من الهدوء وضبط النفس والتروي وإمساك الرأس باليدين كلتيهما (دلالة على عمق التفكير).

واعتقد أن قوانين الطبيعة تسري علينا هنا أيضاً

(غيتوات) وفرض الحصار الاقتصادي والحصار الثقافي وتجريده مما تبقى له من أرض؛ حتى بلغت نسبة الأراضي التي يمتلكها فلسطينيو الـ ٤٨ ٥٤٪ من مجموع أراضي حدود ١٩٤٨.

وبناءً على هذا المبدأ كان الهدف أيضاً تحويل البنية التحتية لهذا الشعب الباقي من طبقة فلاحين تحررت وتزرع وتفلح وتنشأ بالأرض مصدراً للحياة، إلى طبقة عمال تعتمد على الغير (على سوق العمل في الشارع اليهودي) فتغدو ريشة في مهبّ الريح وبدون تقاليد ومبادئ عمالية راسخة ذات جذور... وكانت هذه من أهم آثار الحكم العسكري ونظام التصاريح، إذ مُنعت قطاعات واسعة من الاقتراب من أراضيها بحجة كون هذه الأراضي واقعة ضمن منطقة عسكرية صارت كذلك بجزء قلم على خارطة اعتبارية (مرسومة بشكل متعرج يهدف إلى إخراج المناطق التي تسكنها أغلبية يهودية من هذا النطاق وإدخال المناطق التي تسكنها أغلبية عربية لتحديد حرّتهم وحرّية تصرّفهم بملكيتهم حتى تصبح بالتالي ملكية الأرض عبئاً على صاحبها). وعلى الرغم من أن الحكم العسكري زال، لكن ما برحت آثاره المدمرة موجودة في العقول وفي حقول الزعرتر (الذي أصبح من الممنوعات) وفي مراتع القوانين الإسرائيلية التي تنوف على الثلاثين قانوناً تمييزياً تتنافى مع أبسط القواعد الديمقراطية وقوانين حقوق الإنسان. فهذه القوانين، المباشرة منها وغير المباشرة، تتعلق بتمييز الإنسان سلباً وبسلب الأرض من تحت أقدامه عنوة وبموجب القانون. فتحت اسم الإنشاء والتعمير والإعمار والتطوير تم تحويل ديموغرافي لمنطقة الجليل؛ وبعد أن كُنّا أغلبية أصبحنا أقلية.

لقد استعصمت أقليتنا القومية على الدوبان والانصهار. وقد يأتي هذا لعدة عوامل، منها أن هذه الأقلية تعيش في دولة تعادي شعبها، دولة أحادية القومية يحكمها حتى الآن الفكر الصهيوني المغلق، وهي ذات «تمييز» قانوني يرفض الأغيار (الغوييم). بل إن الاندماج غير واقع، لأن

في أعقاب التقسيم والرفض العربي والتشجيع الصهيوني لذلك الرفض وإعلان قيام دولة إسرائيل وتشريد السكان الأصليين بقي في البلاد حوالي ١٦٠ ألف نسمة أصبحوا بعد ٤٥ سنة خمسة أضعاف.

ومع قيام الدولة وتشريد الغالبية العظمى من الشعب العربي الفلسطيني، ومع غياب وتغيب الغالبية العظمى من زعماء هذا الشعب وقياديه وانقطاع الجزء الباقي منه عن العالم العربي، ونتيجة لرفض هذا الحصار الإعلامي والحصاري والثقافي، بقي هذا الجرح يعيش داخل وطن الآباء والأجداد في حالة من رعب الانغلاق وهلع الاقتلاع وكأنه شلخة جذع اجتث أكثر من ثلاثة أرباعه! ورويداً ورويداً بدأ يدرك عمق المأساة التي حلّت به، وبدأ يدرك أن المؤامرة كانت أكبر منه بكثير، وأن جذورها تمتد إلى ما قبل مائة عام حين نشأ الفكر الصهيوني بشكله السياسي الذي توجّج بقيام دولة اليهود...

لكن الإشكالية التي ستبقى هي مصيرنا نحن: فلسطيني الـ ٤٨. فالموقف الرسمي الإسرائيلي مصرّ على اعتبارنا مجموعة سكانية مجزأة إلى طوائف وشيع وملل، ويرفض الاعتراف بنا أقلية قومية فلسطينية الجذور والتطلّعات والهموم. فنحن بحسب هذه الاعتبارات مسلمون ومسيحيون وبدو ودروز، وإن شئت أيضاً، شيعة وستة وروم أرثوذكس ولاتين وكاثوليك وكاثوليك ملكيون وقباطل وعشائر وبطون وأفخاذ. هكذا كان نهج السياسة الرسمية: التعامل مع الأسهل وبحسب مقولة «فرّق تسد».

منذ قيام دولة إسرائيل استهدفت السياسة الرسمية الإنسان الفلسطيني والأرض. ففرضت الحكم العسكري ونظام التصاريح الذي دام ١٨ سنة (حتى ١٩٦٦) وما تلاه من قوانين تمييز وقهر واضطهاد قومي. وكان الهدف أولاً وقبل كل شيء هو سلخ الإنسان الفلسطيني الباقي في سذولة عن أبناء جلدته وعزله في أماكن مغلقة

